تداعيات مُحتملة:

تأثير صعود اليمين المتطرف في أوروبا على الشرق الأوسط ومصر

آية عبد العزيز – الشيماء عرفات - باحثتان بالمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تواجه القوى الأوروبية عدد من التحديات المُتلاحقة في السنوات الأخيرة؛ جاءت في مقدمتها تنامي الخطاب الشعبوي، وظهور التيارات القومية، بجانب صعود قوى اليمين المتطرف في السلطة كرد فعل على فشل السياسات الأوروبية التي تقوم على الديمقراطية، وحماية الحقوق، والحريات في احتواء الأزمات المتتالية، التي جاءت على خلفية موجات الهجرة واللجوء التي تزايدت بشكل كبير منذ عام 2015.

وبالرغم من محاولة بعض القوى الأوروبية وفي مقدمتهم ألمانيا من انتهاج سياسة أكثر براجماتية بشأن ملف اللجوء والهجرة بما يتوافق مع مصالحها إلا إنها تراجعت عنها نتيجة الانتقادات التي واجهتها على الصعيد الداخلي والخارجي، وعززت من صعود قوى اليمين المتطرف وخاصة في إيطاليا آنذاك من خلال استخدام خطاب سياسي تم أمنتته، يتوافق مع توجهات هذه القوى المتطرفة، التي تمكنت من اجتذاب العديد من المؤيدين سواء كان ذلك إيمانًا منهم بأفكارها، أو لعدم وجود قوى سياسية بديلة تُمثل مصالحهم، أو عدم الثقة في الحكومات التي تراجعت عن الوفاء بتعهداتها نتيجة الضغوط التي تعاني منها بفعل الأزمات.

ECSS
المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يسعى "المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية" إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحولات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء. ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحولات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

ecss.com.eg
/ecsstudies

▪ حزب التقدم (النرويج)

نماذج صعود اليمين المتطرف

يُعد تعريف قوى اليمين المتطرف من التعريفات الجدلية التي يصعب تحديدها بشكل واضح، وبالرغم من ذلك إلا إنهم يتسموا بتبني خطاب سياسي يتم أمننته، مُتمثل في الترويج بأن المجتمعات الغربية تواجه حالة من الاستبدال أو التهديد من قبل جماعات أخرى في المجتمع، لديها ثقافة مغايرة، يتم النظر إليها باعتبارها تهديد لهوية المجتمع الأصلي. لذا لابد من الحفاظ عليه من الأخر، وهو ما يعني تنامي ثقافة رفض الأخر، الأمر الذي انعكس بشكل أساسي في التعاطي مع المهاجرين واللاجئين.

كما أن هذه التيارات القومية تتسم بكونها لديها نزعة قومية ترفض فكرة التنوع والاندماج والتعددية الثقافية وهو ما تجلى في تنامي "الإسلاموفوبيا" بالتزامن مع صعود اليمين المتطرف في أوروبا، الأمر الذي يُثير المزيد من المخاوف من قبل الجاليات المسلمة في أوروبا خاصة إبان الاستحقاقات الانتخابية؛ حيث تسعى هذه القوى في حشد العديد من مؤيديها عبر الإعلان عن سياسات أكثر تشددًا تجاه المهاجرين وأيضًا الجاليات المسلمة، بما يُعزز من شعبيتهم السياسية. **وعليه سيتم التطرق إلى أبرز الدول الأوروبية التي تشهد تنامي لصعود التيارات القومية في السنوات الأخيرة على النحو التالي:**

- **وفي النرويج،** برز حزب "التقدم" ممثلاً لليمين المتطرف وفي الفترة ما بين الأعوام من 2013 إلى 2020، التي شهدت تجربتين انتخابيتين؛ حيث شارك حزب التقدم في الحكومة متحالفًا مع المحافظين، الذين كسروا إحدى المحرمات السياسية بالتحالف مع اليمين المتطرف. وفي انتخابات عام 2021، خسر الحزب نحو 3.5% من تأييده الانتخابي، ليكون رابع أكبر حزب سياسي في البلاد، بعد أن كان ثالث أكبر حزب في النرويج. ويُذكر؛ في هذا الإطار إلى أن الحزب بالرغم من إنه

> **في النرويج، برز حزب "التقدم" ممثلاً لليمين المتطرف وفي الفترة ما بين الأعوام من 2013 إلى 2020، التي شهدت تجربتين انتخابيتين؛**

شعبوي، ولكنه أقل تطرفًا من نظائره من الأحزاب اليمينية على غرار حزب "البديل من أجل ألمانيا" وحزب "الجبهة الوطنية" في فرنسا. ويرجع بالأساس إلى إنه قائم على أبعاد اقتصادية فهو بالأساس حزب ليبرالي رافض للبيروقراطية، أكثر من إنه قائم بالأساس على مناهضة الهجرة.

- وهو ما حدث أيضًا في **المملكة المتحدة؛** حيث استطاع حزب "الاستقلال" البريطاني المؤيد لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، خلال الانتخابات البرلمانية التي عقدت في عام 2015، أن يصبح ثالث قوى سياسية داخل البرلمان بعد حصوله على 13% من إجمالي الأصوات، بالرغم من حصوله على مقعد واحد نتيجة قانون الأغلبية الانتخابي. في المقابل لم يتمكن الحزب من الاستمرار في التأثير على الحياة السياسية البريطانية؛ حيث استطاع حزب المحافظين استقطاب مؤيدي حزب "الاستقلال" من خلال دعم أجندة الخروج من الاتحاد الأوروبي، وهو ما تم تنفيذه في عام 2019 بعد تولي رئيس الوزراء السابق "بوريس جونسون".
- كما تمكن **حزب "الشعب" اليميني الدنماركي** المناهض للهجرة، ولسياسات التكامل الأوروبي خلال الانتخابات البرلمانية التي عقدت في يونيو 2015، من الحصول على 21.1% من إجمالي الأصوات، ليكون بذلك ثالث أكبر كتلة في البرلمان، علاوة على ذلك استطاع المشاركة في تشكيل حكومة أقلية مع الحزب "اليميني الليبرالي". وبالرغم من نهجه المُتشدد إلا إنه خسر الانتخابات التي جرت في عام 2019 بعد أن حصل 8.7% من إجمالي الأصوات مقابل فوز القوى اليسارية بأغلبية المقاعد في البرلمان.
- واستطاع اليمين المتطرف في **النمسا** بقيادة "نوربرت هوفر" مرشح حزب "الحرية" اليميني القومي الذي ينتقد الاتحاد الأوروبي، ولديه توجهات تحريضية تجاه المسلمين وطالبي اللجوء، ويستند على مبدأ "النمسا أولًا" من التأهل لخوض الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي عقدت في شهر مايو عام 2016، بعد أن حصل في الجولة الأولى من الانتخابات التي عقدت في شهر إبريل عام 2016، على 36,4% من إجمالي الأصوات، وبالرغم من ذلك خسر حينها بفارق ضئيل جدًا أمام زعيم حزب الخضر السابق "ألكسندر فان دير بيلين"، وظل ثالث أكبر "الأحزاب" في النمسا تمثيلًا في البرلمان.

ويُذكر في هذا السياق، أن الجولة الثانية من الانتخابات جاءت قبل نحو شهر من التصويت على استفتاء المملكة المتحدة للخروج من الاتحاد الأوروبي بعد أكثر من أربع عقود من الشراكة والتعاون، الأمر الذي أثار عدد من المخاوف داخل العواصم الأوروبية، واحتمالية أن يتكرر هذا السيناريو وخاصة في النمسا، وهو ما تجسد في تحذير "بيلين" للناخبين من صعود الزعيم القومي "هوفر" لقيادة فيينا لنفس المسار الذي اتخذته المملكة المتحدة. وفيما يتعلق بنتائج الجولة الأولى من الانتخابات فقد كانت غير مُتوقعة لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية لم تتمكن الأحزاب التقليدية في البلاد التي كانت تسيطر على السلطة من التأهل إلى جولة الإعادة مثل حزب "الشعب" اليميني أو الحزب "الاشتراكي الديمقراطي". الأمر الذي عكس مدى تراجع شعبية هذه الأحزاب، وعدم قدراتها على وضع برامج

تمكن حزب "الشعب" اليميني الدنماركي المناهض للهجرة، ولسياسات التكامل الأوروبي خلال الانتخابات البرلمانية التي عقدت في يونيو 2015، من الحصول على 21.1% من إجمالي الأصوات،

سياسية تتوافق مع اجتياحات الناخبين. فضلًا عن زيادة مخاوف النمساويين من تداعيات موجات اللجوء والهجرة التي تزايدت في هذا التوقيت.

- أمّا في **هولندا**، فقد تصاعدت شعبية حزب "الحرية" اليميني بزعامة "جيرت فيلدرز"، منذ تأسيسه عام 2006، بثبات ليصبح القوة السياسية الثانية في البلاد عقب الانتخابات العامة عام 2017. وفي انتخابات عام 2021، أصبح القوة السياسية الثالثة في البرلمان الهولندي. فقد اعتمد الحزب في حشد قاعدته الانتخابية على توجهات مناهضة للمهاجرين وللإسلام وللاتحاد الأوروبي من خلال رفضه سياسات التكامل الأوروبي وضرورة الانسحاب منه.
- أما **المجر** فقد حقق حزب "فيدس" اليميني بزعامة "فيكتور أوربان" بأغلبية الثلثين في الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 3 أبريل 2022، والذي بدوره أعاد انتخاب "أوربان" رئيسًا للمجر، الذي يرأس الحكومة منذ الانتخابات البرلمانية لعام 2010. وتُعد المجر أكثر البلاد تشددًا فيما يخص قوانين اللجوء والهجرة غير الشرعية، بخلاف معادلتها للمؤسسية الأوروبية، فهي الدولة الأوروبية الوحيدة التي لم توقع عقوبات على روسيا، ضمن حزم العقوبات المختلفة التي وقعها الاتحاد على روسيا بسبب الحرب الروسية الأوكرانية. والجدير بالذكر؛ إن المجر أيضًا يوجد فيها حزب يميني متطرف، وهو "حركة مجر أفضل" يعرف نفسه بإنه "مسيحي قومي محافظ"، ويُمثّل ثالث أقوى حزب داخل البرلمان المجري.
- اتصالًا بما سبق، يمكن القول إن صعود اليمين المتطرف والجماعات الموالية لها

انتخابات الرئاسة الفرنسية التي عقدت في أبريل 2022 خلال جولتين استطاع خلالهما الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" من الفوز بولاية رئاسية ثانية بعد أن أحرز تقدمًا خلال الجولة الثانية من الانتخابات؛ إذ حصل على ما يقرب من 58.5% من الأصوات مقابل "مارين لوبان" زعيمة حزب "التجمع الوطني"

مرهون بشكل أساسي بالأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تواجها الدول وليس لكونهم يمتلكون برامج سياسية يمكن تنفيذها. وهو ما تجلى في انتخابات **الرئاسة الفرنسية** التي عقدت في أبريل 2022 خلال جولتين استطاع خلالهما الرئيس الفرنسي "إيمانويل ماكرون" من الفوز بولاية رئاسية ثانية بعد أن أحرز تقدمًا خلال الجولة الثانية من الانتخابات؛ إذ حصل على ما يقرب من 58.5% من الأصوات مقابل "مارين لوبان" زعيمة حزب "التجمع الوطني" التي حصلت على حوالي 41% من الأصوات، ليكون بذلك أول رئيس فرنسي يحظى بولاية ثانية منذ عقدين.

وبالرغم من ذلك كشفت الانتخابات عن حالة من الانقسام وعدم الرضا بين الفئات المختلفة في المجتمع هو ما تجلى في نسبة التصويت –على سبيل المثال- صوت ما يقرب من 74 % من رجال الأعمال، وحاملي الشهادات العليا لصالح "ماكرون". في المقابل استحوذت "لوبان" على أكبر عدد من أصوات الطبقة العاملة التي بلغت نحو 58% من الأصوات تجنبًا لسياسات "ماكرون" التي انعكست على قواتهم الشرائية. كما انعكست في نتائج الانتخابات التشريعية التي عقدت في يونيو من نفس العام التي تمكنت فيها زعيمة اليمين المتطرف "مارين لوبان" من تحقيق تقدم ملحوظ؛ حيث فازت بأكثر من 80 مقعدًا، مقارنة بانتخابات عام 2017 التي حصل فيها حزبها على نحو 8 مقاعد.

- أما **ألمانيا** فقد حفزت سياسات الهجرة واللجوء التي تبتها المستشارة الألمانية "إنجيلا ميركل" في تنامي صعود قوى

اليمين المتطرف الرافضة لها وهو ما تجلى في تمكن حزب "البديل من أجل ألمانيا" من أن يصبح ثالث أكبر حزب في انتخابات عام 2017، بعد حصوله على ما يقرب من 13% من أصوات الناخبين، وهو ما يُعد تحول قياسيًا في حينها لكون الحزب قد بدأ مسيرته السياسية قبل هذه الانتخابات بنحو أربع سنوات، وذلك بعد حصل على 90 مقعدًا في البرلمان الألماني الاتحادي لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية باعتباره حزب متطرف. وبالرغم من ذلك لم يتمكن من الاستمرار في موقعه السياسي؛ حيث ساهمت سياسة الاحتواء التي تبنتها الدولة الألمانية بشأن الهجرة واللجوء في تراجعه في انتخابات عام 2021، إذ حصل الحزب على10,3 % من إجمالي نسبة الأصوات. بالإضافة إلى ذلك يواجه الحزب عدد من التحديات الداخلية، كما فقد جزء من شعبيته خاصة مع وضع الاستخبارات الداخلية الألمانية الحزب تحت مراقبة الشرطة نتيجة انتهاكه للنظام الديمقراطي؛ حيث تم إدراجه على لائحة "الحالات المشبوهة"، مما يعني مراقبة اتصالاته.

- فيما شهدت **السويد** أيضًا تقدم القوى اليمينية المتطرفة؛ حيث أصبح حزب "الديمقراطي السويدي" ثاني أكبر حزب سياسي في البلاد، بعد أن تمكن في الانتخابات الأخيرة التي عقدت في سبتمبر 2022، من تحقيق تقدمًا كبير بلغ أكثر من 20% مقارنة بفوزه في انتخابات عام 2018 الذي حصل فيه على 17.5%، ومتقدمًا أيضًا عن عام 2010 الذي حصل فيه 5.7% من إجمالي الأصوات. كما تمكن التحالف المحافظ الذي يُعد الحزب الديمقراطي السويدي جزء منه والمكون من 4 أحزاب، بقيادة "أولف كريسترسون" زعيم حزب "المحافظين"، من الحصول على 176 مقعدًا في البرلمان من أصل 349 مقعدًا، مقابل 173 مقعدًا للتحالف اليساري، الأمر الذي دفع "ماغدالينا أندرسون" رئيسة وزراء السويد وزعيمة الحزب "الاشتراكي الديمقراطي"، لتقديم استقالتها.
- وأما **إيطاليا** التي تعتبر أحدث مثال لصعود القوى اليمينية؛ إذ فاز حزب "أخوان إيطاليا" بزعامة "جيورجيا ميلوني" بنسبة 26 % من الأصوات في انتخابات التي عقد يوم الأحد 25 سبتمبر. ويُعد هذا الفوز قياسيًا مقارنة بحصول الحزب سابقًا على 4% فقط من الأصوات في انتخابات 2018. وتلك النتائج تعتبر حدث غير مسبوق منذ العام 1945، إذ ستُتاح لهذا الحزب الذي تعود جذوره إلى الفاشية الجديدة، فرصة حكم البلاد للمرة الأولى منذ عام 1945.

وقد حاز التحالف اليميني الذي يضم حزب "ميلوني" و"بيرلسكوني" و"سالفيني" على أغلبية الأصوات بنسبة وصلت إلى 42.9%، وهو ما يكفي لضمان السيطرة على مجلسي البرلمان، وبهذا سيكونون قد حصلا معاً على "أعلى نسبة من الأصوات التي سجلتها أحزاب أقصى اليمين على الإطلاق في تاريخ أوروبا الغربية منذ عام 1945 إلى اليوم"، بحسب "المركز الإيطالي للدراسات الانتخابية".

وفي هذا السياق؛ حاز حزبا "الرابطة" بقيادة "ماتيو سالفيني"، بنسبة 8.8% من إجمالي الأصوات، وهو ما يُعد تراجعًا مقارنة بما قد سجله سابقًا في انتخابات 2018؛ حيث حصل على نسبة 17%. أما حزب "فورزا إيطاليا" –إيطاليا إلى الأمام -

حاز التحالف اليميني الذي يضم حزب "ميلوني" و"بيرلسكوني" و"سالفيني" على أغلبية الأصوات بنسبة وصلت إلى 42.9%، وهو ما يكفي لضمان السيطرة على مجلسي البرلمان،

بزعامة "سيلفيو برلسكوني" فحصل على 8.1% من الأصوات، وهو ما يعني تراجع شعبية الحزب على غرار حزب الرابطة؛ لكونه قد حصل في انتخابات 2018 على 14%. **وبهذا نشهد في إيطاليا حالة من الصعود اليميني مدفوعة في بدايتها بتصاعد أزمة الهجرة غير الشرعية، إلا وصول حزب "أخوة إيطاليا" يثبت أنها لم تصبح مقتصرة على ذلك.**

خلاصة القول؛ بالرغم من محاولات القوى الشعبوية تصدر المشهد السياسي في أوروبا، من خلال توظيف استياء الناخبين من السياسات الحكومية التي غالبًا ما تكون تسيطر عليها قوى من اليسار الوسط أو يمين الوسط، مُرتكزة في توجهاتها الداخلية والخارجية على القيم الغربية الوسطية. هذا بجانب المتغيرات الإقليمية والدولية التي يشهدها الاتحاد الأوروبي، وتأتي في مقدمتها خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، وتنامي الدعوات القومية والانعزالية الرافضة لسياسات التكامل الأوروبي، خاصة مع الزيادات غير المسبوقة في أعداد المهاجرين غير الشرعيين، وعدم التوافق الأوروبي على مجابهة هذه الأزمة، فضلًا عن تنامي الهجمات الإرهابية التي تعرضت لها بعض العواصم الأوروبية مثل باريس، لعبت دورًا كبيرًا في تحفيز القوى القومية المتطرفة لحشد أكبر عدد من المؤيدين، من خلال تبنيها خطاب سياسي أكثر حزمًا وتشددًا تجاه قضايا الهجرة واللجوء والمسلمين على وجه التحديد. الأمر الذي أثار عدد من المخاوف والتساؤلات بشأن مستقبل التكامل الأوروبي.

أسباب صعود اليمين المتطرف

برز الصعود اليميني في عدد مختلف من الدول الأوروبية، ولكن هذا الصعود لم يكن وليد الوقت الحالي فقط، والتي كانت أخر موجة به هو الصعود البارز لحزب "أخوة إيطاليا" الفاشي. ولكن في ظل وجود استحقاقات انتخابية في عدد من الدول الأوروبية في خلال العامين القادمين، من المتوقع ألا تكون إيطاليا هي الحالة الأخيرة. وعليه تتعدد الأسباب الدافعة لصعود اليمين المتطرف في أوروبا، على كافة الأبعاد سواء الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرهم، ويُعد أبرز تلك الأسباب:

- **فشل السياسات النيوليبرالية:** ساهمت الأزمة المالية العالمية التي اندلعت في عام 2008، في اتباع سياسات تقشفية، والتخلي شيء فشيء عن سياسات دول الرفاه، التي اتسمت بها أغلب الدول الأوروبية. وهو ما دفع لظهور أجندة معادية لسياسات الاتحاد الأوروبي الهادفة لخفض عجز الموازنة، والسعي لاتباع أجندة قومية ذات صبغة حمائية، تُعلي من أهداف الاستثمار في الصناعات الوطنية وتقديم الدعم للمواطنين، بغض النظر على تأثير ذلك على الموازنة العامة.
- **تفاقم أزمات اللجوء والهجرة غير الشرعية،** والتي كانت في أقوى صورها بعد موجة اللجوء السورية عام 2015، والتي وصلت لما يزيد عن مليون لاجئ سوري. وفى ظل اقتصادات كانت منهكة بالفعل، بسبب التقشف الذي سبق توضيحه. قوبلت تلك الموجة بشعور بالفزع لدى الكثيرون من الأوروبيين، وبخاصة الموجودين في المناطق الفقيرة بأوروبا. وقد صدف أن أكثر

محاولات القوى الشعبوية تصدر المشهد السياسي في أوروبا، من خلال توظيف استياء الناخبين من السياسات الحكومية التي غالبًا ما تكون تسيطر عليها قوى من اليسار الوسط أو يمين الوسط، مُرتكزة في توجهاتها الداخلية والخارجية على القيم الغربية الوسطية.

الدول تضررًا من السياسات التقشفية كإيطاليا واليونان كانت الأكثر تعرضًا لتلك الموجات الكبيرة من اللاجئين. وارتبطت تلك الأزمة بتصاعد الهجمات الإرهابية للتنظيمات الإسلامية المتشددة كتنظيم "داعش"، وهو ما رسخ العداء للمهاجرين الذي يرجع أغلبهم لأصول إسلامية، وهو ما ساهم في تصاعد ظاهرة "الإسلاموفوبيا" كذلك.

- **الشعور بالتهديد الثقافي:** ترسخ هذا الشعور كنتيجة للسببين السابق توضيحهم. فخطط التقشف أثرت أغلبها على الأفراد الأقل حظًا الذين يتسمون بحظ منخفض من التعليم كذلك. ومع مواجهتهم لموجة مهاجرين كانوا أكثر تساهلًا من ناحية سياسات العمل، ورفعوا المنافسة على الفرص القليلة المتاحة، بالإضافة لاستفادتهم من الإعانات المدفوعة من ضرائب هؤلاء المواطنين. وأضيف لتلك المعادلة كذلك الشعور بالتهديد بسبب التصور بمهاجمة القيم المسيحية لأوروبا بسبب تصاعد أعداد المسلمين من جهة، ومن جهة أخرى فالسياسات التي يتبنها الاتحاد التي تدعم حقوق مجتمعات المثليين والاجهاض والعديد من القيم التي تخالف القيم المسيحية التقليدية المحافظة. كل تلك الأسباب المتشابكة مجتمعة ساهمت في صعود اليمين المتطرف، الذي يدعو لأجندة محافظة اجتماعية، ويقوم على معاداة الأجانب.
- **الحرب الروسية الأوكرانية،** أتت الحرب لتفاقم الأوضاع الهشة التي كانت تعيشها القارة، بسبب التداعيات الاقتصادية التي خلفتها جائحة فيروس كورونا، والتي فرضت على الدول الأوروبية دفع فاتورة كبيرة لدعم الأسر والشركات. ولم تكد الدول الأوروبية ان تحقق نموًا يعوض ما خلفته الجائحة، حتى أتت الحرب الروسية لتفاقم تلك الأوضاع. فجلبت للقارة تأثيرات اقتصادية معقدة ومتشابكة، حيث فاقمت فاتورة أسعار الطاقة المرتفعة التضخم، الذي ساهم في تصاعد الاحتجاجات على الأسعار، التي بدورها عمقت المشكلات الاقتصادية الأوروبية.

مُنطلقات قوى اليمين المتطرف

أثار صعود اليمين المتطرف في العديد من الدول الأوروبية المزيد من التساؤلات بشأن توجهاتهم الخارجية، ومدى انعكاساتها على قضايا منطقة الشرق الأوسط والدولة المصرية بشكل خاص؟ للإجابة على هذا التساؤل لابد من فهم طبيعة هذه القوى وكيفية تعاطيها مع التحديات والتهديدات التي تواجهها على النحو التالي:

- ينصب تركيزها بالأساس على القضايا الداخلية أكثر من الانخراط في الأزمات الخارجية. كما إنها لا تمتلك أجندة واضحة لسياساتها الخارجية يمكن من خلالها استنباط توجهاتها المُقبلة، بخلاف بعض الاستثناءات.
- يرجع السبب في التركيز على القضايا الداخلية بالأساس لكون فكر هذه القوى السياسية قائم على النهج القومي والحمائي الداعم إلى الانعزالية، والتشكيك في المؤسسات الدولية، وعدم الرغبة في الالتزام بسياسات عبر الوطنية.
- وفيما يتعلق بالقضايا ذات الأولوية؛ من المُتوقع أن تتصدر مجال اهتمامهم **ملفات الهجرة واللجوء مع اتباع سياسات مُتشددة بشأنها،** بجانب الاهتمام بالأبعاد الأمنية والقومية

أثار صعود اليمين المتطرف في العديد من الدول الأوروبية المزيد من التساؤلات بشأن توجهاتهم الخارجية، ومدى انعكاساتها على قضايا منطقة الشرق الأوسط والدولة المصرية بشكل خاص؟

التي تتوافق مع المصالح الوطنية لبلادهم، وذلك مقابل تراجع الاهتمام بالقضايا الخاصة بالحقوق والحريات على سبيل المثال.

- لذا من المُحتمل أن يكون تأثير صعود اليمين المتطرف على دول المنطقة ومصر محدود بشكل نسبي، ومشروط بالاستجابة للتحديات الداخلية أكثر من كونها توجهات مسبقة سيتم تبنيها.

تداعيات صعود اليمين المتطرف على المنطقة ومصر

- وعليه من المُتوقع؛ أن يكون هناك تعاون مشترك مع دول المنطقة فيما يتعلق بالملفات الحيوية التي تتعلق بالأبعاد الأمنية **مثل الهجرة غير الشرعية، ومكافحة الإرهاب، والجريمة المنظمة،** وخاصة مع مصر التي لديها تجربة رائدة قائمة على نهج شامل لمعالجة هذه الملفات من قبل، كما إنها شريك موثق فيه لدى الدول الأوروبية ومن مصلحتهم استمرار التعاون معها.
- وبالرغم من أن **قضايا المناخ** لا تحتل أهمية كبيرة على أجندة هذه القوى إلا إنها من المُرجح أن تكون من القضايا المُستجدة في المرحلة المُقبلة، نتيجة تنامي ضغوط الرأي العام الأوروبي لإعادة النظر في السياسات المُتبعة بشأنها، وخاصة مع تزايد تداعيات تغير المناخ التي تشهدها العواصم الأوروبية. **وعليه يُفضل أن تقوم الدولة المصرية تستفيد من استضافاتها لقمة "كوب 27-" التي ستنعقد في نوفمبر المقبل بمدينة شرم الشيخ، في تعزيز شراكاتها مع هذه القوى.**
- واتصالًا بتوجهات القوى اليمينة المتطرفة بشأن ملف المناخ، من المُحتمل أن تشهد المرحلة المُقبلة عودة الاهتمام بالاستثمار في مصادر الطاقة التقليدية، بجانب الاعتماد على الطاقة النووية، والتوسع في استخدام الفحم، وزيادة الاستثمارات في مجال التنقيب عبر الشركات مثل شركة "إيني" الإيطالية. مما قد يحفز إمكانية عقد شراكات مع دول شرق المتوسط في مجال النقل، والتنقيب عن مصادر الطاقة، فضلًا عن إن هذا التوجه يتوافق مع الدول المصرية التي تسعى بجانب دول "منتدى شرق المتوسط" إلى تعزيز الشراكات في مجال الطاقة المتجددة والتقليدية، وهو ما يُمثل مساحة مشتركة يمكن البناء عليها لتوثيق العلاقات.

> **عودة الاهتمام بالاستثمار في مصادر الطاقة التقليدية، بجانب الاعتماد على الطاقة النووية، والتوسع في استخدام الفحم، وزيادة الاستثمارات في مجال التنقيب عبر الشركات مثل شركة "إيني" الإيطالية.**

- أما فيما يتعلق **بالجانب الاقتصادي؛ والعلاقات التنموية القائمة على الشراكات في هذا المجال،** من المُرجح؛ أن ينصب الاهتمام على الأبعاد الأمنية للعلاقات التعاونية، أكثر من الشراكات التنموية، بجانب التركيز على دعم القطاع الخاص، وهو ما قد ينعكس بشكل مُتباين على دول المنطقة ومصر وفقًا لحجم التعاون والشراكة مع الدول التي تمكن اليمين المتطرف من الوصول إلى السلطة فيها.
- **أما قضايا وأزمات منطقة الشرق الأوسط،** فإنها سترتبط بالمصالح الوطنية للدول الأوروبية التي تمكن اليمين المتطرف من الصعود فيها إلى السلطة، لذا فمن المرجح أن تدعم تحقيق الاستقرار السياسي للدول التي تعاني من أزمات مثل سوريا والعراق وليبيا -على سبيل المثال- كهدف للحد من تدفقات الهجرة غير الشرعية، وطلبات اللجوء المُتزايدة نتيجة الأوضاع غير المستقرة والحروب الأهلية، وهو ما أشار إليه "بيتر سزيجارتو" وزير الشئون الخارجية والتجارة في يناير 2022، إبان زيارته لـ نيويورك، قائلًا: "من الواضح أن عدم الاستقرار أو أوضاع الحرب تؤدي إلى موجات من الهجرة"، كما "أن المهاجرين يميلون إلى اختيار أوروبا كوجهة لهم". وبالرغم من ذلك ليس من الواضح إنها ستنخرط في هذه الأزمات بشكل مباشر، وسيتم التعامل مع أزمات المنطقة بشكل "انتقائي" وهو ما يعني عدم وجود استراتيجية واضحة تم وضعها مسبقًا، سيتم التحرك وفقًا لها.
- واستكمالاً لهذا التوجه يمكن استنتاج موقف القوى اليمينية المتطرفة من **القضية الفلسطينية على وجه التحديد من خلال فهم كيفية تعاطيهم مع إسرائيل،** وفقًا لبعض الدراسات تتباين القوى المتطرفة في مواقفها بشأن إسرائيل بعضهم من يرفض الرواية الإسرائيلية وتعاطيها مع الفلسطينيين، ومنهم من

يؤيد دعم أمن إسرائيل لكونهم يواجهون بشكل نسبي نفس التهديدات. وعليه من المُحتمل أن يتزايد في المرحلة المُقبلة تنامي الدعم المؤيد لإسرائيل وأمنها وخاصة مع صعود اليمين المتطرف، وهو ما قد ينعكس بشكل سلبي على مسار حل القضية. وفي هذا السياق؛ يمكن الإشارة إلى وجهة نظر المجر لإسرائيلي من خلال تصريح وزير الشئون الخارجية والتجارة، في يناير 2022، قبل جلسة مجلس الأمن الدولي بشأن مناقشة الوضع في الشرق الأوسط، قائلًا: إن "إسرائيل هي الحليف الاستراتيجي للمجر، أن الحكومة المجرية قد اتخذت دائمًا موقفًا من أجل حق إسرائيل في الدفاع عن النفس"، "داعيًا المجتمع الدولي إلى أن يوضح أنه يقف إلى جانب إسرائيل ويعترف بأن هذه الدولة معرضة لتهديدات إرهابية خطيرة، وأنه يجب تسمية المنظمات الإرهابية والإرهابيين بأسمائهم". أما فيما يتعلق باليمين المتطرف في إيطاليا فقد تعهد "ماتيو سالفيني" زعيم حزب "الرابطة"، قبل التصويت في الانتخابات التشريعية التي أجريت الخامس والعشرين من سبتمبر 2022، بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، مُصرحًا لصحيفة "إسرائيل هيوم": "إنه مُلتزم تمامًا تجاه شعب إسرائيل، وإنه يعتزم الوفاء بوعده". الأمر الذي قد ينعكس بشكل سلبي على تسوية القضية الفلسطينية.

- وفيما يتعلق **بالموقف من تركيا** من المُرجح أن تكون ذات أهمية ولديها علاقات تعاونية مع الدول الأوروبية التي تسيطر عليها الحكومات المتطرفة وخاصة من الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي مثل المجر التي تتسم علاقاتها بتركيا بحالة من التوافق بشأن عدد من الملفات ذات الاهتمام المشترك، وخاصة في مجال الطاقة والهجرة غير الشرعية، وهو ما تجسد خلال لقاء رئيس الوزراء المجري "فيكتور أوربان" مع رئيس البرلمان التركي في نهاية شهر سبتمبر؛ حيث أجرى الجانبين مناقشات بشأن الحرب الروسية الأوكرانية، علاوة على دور أوكرانيا في أمن الطاقة، وملف الهجرة غير الشرعية. لذا من المُتوقع أن تستمر العلاقات بين الجانبين على نفس المسار خلال الآونة المقبلة دون حدوث أي تحول في العلاقات. أما فيما يتعلق بالحكومة اليمينية الإيطالية الجديدة من المُتوقع أن تتعاون مع تركيا فيما يتعلق بملف الهجرة غير الشرعية لتأمين حدودها من تدفقات المهاجرين، وخاصة إنها قد اقترحت فرض حصار بحري كآلية لمجابهة الهجرة غير الشرعية التي تتدفق عبر البحر المتوسط.
- وفيما يتعلق **بمصر وعلاقاتها بقوى اليمين المتطرف وفي مقدمتهم المجر،** التي يمكن أن نعتبرها النموذج الأبرز لانفراد من يمُثل اليمين المتطرف للسلطة. فباقي الحكومات الأوروبية كانت قوى اليمين جزء من الائتلاف الحاكم أو قوى رئيسية في المعارضة، **ولكن لم يسيطروا بشكل منفرد. وبهذا ستكون إيطاليا النموذج التالي لحكم اليمين المتطرف.**

وتتبلور أجندة المجر خلال فترة حكم "أوروبان" على قضايا محددة على رأسها السعي لمكافحة الإرهاب العابر للحدود، والتصدي لظاهرة الهجرة غير الشرعية. ولهذا دعمت المجر الحلول السلمية للأزمات السياسية وبخاصة التي تساهم

مصر وعلاقاتها بقوى اليمين المتطرف وفي مقدمتهم المجر، التي يمكن أن نعتبرها النموذج الأبرز لانفراد من يمُثل اليمين المتطرف للسلطة. فباقي الحكومات الأوروبية كانت قوى اليمين جزء من الائتلاف الحاكم أو قوى رئيسية في المعارضة،

في تصدير المهاجرين غير الشرعيين، وتعزيز التعاون الأمني الذي يقوم بالتصدي لظاهرتي الإرهاب العابر للحدود والهجرة غير الشرعية من منطقة الشرق الأوسط.

وتتقارب مصر مع المجر من تلك الناحية، ويضاف لذلك وجود مقاربة بين الطرفين من ناحية منظورهم تجاه القضايا الاجتماعية والثقافية؛ حيث تؤكد البلدين على ضرورة احترام حقوق الانسان دون الإخلال بالقيم المحافظة المعتمدة على احترام المنطلقات الدينية، وكذلك أنه لا يمكن اجتزاء دعم حقوق الانسان في الجانب السياسي، دون التوجه نحو دعمه اقتصاديًا، وهو ما اتضح في تصريحات على ضرورة دعم التنمية كسبيل لتحسين حقوق الانسان في كلمته الأخيرة بقمة تجمع فيشجراد 2021.

إذ لم تنحصر العلاقة بين البلدين في جانبها الثنائي، ولكنها امتدت لتعزيز مصر مع تجمع دول "فيشجراد"، والتي تعد المجر عضو رئيسي بها. فمنذ تولي الرئيس "عبد الفتاح السيسي" لمصر شاركت مصر مرتين في القمة السنوية الخاصة عام 2017 و2021، وكلاهما كانت بدعوة من المجر. وبهذا كانت مصر أول دولة عربية وشرق أوسطية تدعى لهذا التجمع الذي يضم كل من المجر والتشيك وسلوفاكيا وبولندا. وقد نجحت مصر في استخلاص قرارات دولية هامة، من قبل دول مجموعة قمة "فيشجراد"، مؤيدة للنهج المصري في السياسة الداخلية، خاصة الانتقال السياسي عقب ثورة 30 يونيو، ومكافحة العنف والتطرف والإرهاب.

وتمثل مجموعة دول "فيشجراد" سوقًا كبيرة وواعدة بالنسبة لمصر؛ حيث يبلغ

مصر طرحت أفكارًا خلال القمة التي شارك فيها الرئيس "عبد الفتاح السيسي" في بودابست بشأن إنشاء منطقة صناعية خاصة بدول التجمع في مصر، كذلك إنشاء صندوق استثماري مشترك،

عدد سكان تلك الدول مجتمعة نحو 64 مليون نسمة والناتج المحلى الإجمالي للدول الأربع نحو 8.1 تريليون دولار، فضلًا عن الخبرات التي تتمتع بها في المجالات المختلفة كالسكك الحديدية والزراعة والري ومعالجة المياه والطاقة النووية والصناعات العسكرية، وهو ما يمكن الاستفادة منها، سواء في تنفيذ المشروعات القومية الجارية بمصر أو زيادة الصادرات المصرية لأسواق تلك الدول.

هذا مع العلم أن مصر طرحت أفكارًا خلال القمة التي شارك فيها الرئيس "عبد الفتاح السيسي" في بودابست بشأن إنشاء منطقة صناعية خاصة بدول التجمع في مصر، كذلك إنشاء صندوق استثماري مشترك، وهو ما يجب ألا تتراجع مصر في بحث السبل لتوفيره، باعتبار أن القيادة المجرية برئاسة "فيكتور أوروبان" في بداية مدة رئاسة جديدة. أما إيطاليا فنجد أنه وأثناء تولي "ماتيو سالفيني" -زعيم حزب الرابطة اليميني المتطرف- لوزارة الداخلية، قد أكد على أهمية مصر في حفظ الاستقرار بالمنطقة.

ختامًا؛ بالرغم من تنامي صعود قوى اليمين المتطرف في بعض الدول الأوروبية؛ إلا إنه من المبكر تقييم تجربتهم في الحكم، وخاصة إننا نشهد وضع غير مسبوق منذ عقود، كما إن برامجهم السياسية المعلنة التي تم الترويج لها إبان حملاتهم الانتخابية كانت ذات أولويات داخلية أكثر من كونها خارجية، باستثناء موقفهم من الحرب الروسية الأوكرانية، وذلك لنفي أي صلة بين قوى اليمين المتطرف وروسيا، التي بالفعل شهدت سنوات من التوافق والتعاون بين الجانبين.

اتصالًا بما سبق؛ يمكن استنتاج أن تداعيات صعود اليمين المتطرف على مصر ستأتي في سياق توجهاتهم تجاه المنطقة بشكل عام، وكما إنها ستكون مرهونة بالأولويات الداخلية لهذه القوى. ولذلك قد يكون من المفيد بالنسبة للدولة المصرية البدء في خلق مساحة مشتركة للتعاون مع هذه القوى وخاصة أن مصر لديها جهود في محاربة التطرف، والأفكار الراديكالية، وهو ما يعد مجال محتمل للتعاون. هذا بجانب فتح قنوات للتواصل مع هذه القوى كنهج استباقي.